اولى فتدبر نقل عنه فى الحاشية وجه الاولوية ان الظ التعريف الاول لا يشمل
المنة على النعم الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثانى يشمل المنة التنبيهية ايضا
مع ان الحق تعريف المنة التوبيخية بحسب الظ فهو غير مانع ويلتحق بهذا فى منع هذا الكلام
عن المقامات الخطابية انتهى قوله اللهم انا نحمدك والحمد اه ومابينه قدس سره بتكرير هو
انه اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضا لم يمكن لاحد الاتيان بهما على وجه التمام
والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال الى مالا نهاية متناهى انتهى كلامه واعترض بان
النعمة انما يقتضى الشكر لا الحمد فالتسلسل فقط لا فى الحمد ايضا واجيب بان نفس الحمد انما
هو الجميل وهو الانعام بهذا وانت خبير بان الاعتراض انما يرد على الاصل اذا
اريد به المعنى اللغوى واما اذا اريد به المعنى العرفى فلا على مالا يخفى ثم اعلم ان هذا
الاعتراض بعينه مع الجوابين المذكورين جار ههنا فى الوجه الثانى من وجهين
الجز وكذا خلاصته مع الجوابين جار فى الوجه الاول منهما ايضا ثم ان التسلسل انما هو
فى افراد الحمد الصادر عن الحامد كما يدل عليه كلام السيد السند هنا لا فى افراد الحامد
على ما يشعر به ظاهر كلام المحشى ههنا من قوله فى الحامد فلا بد من صرفه عن الظاهر ولعله
سهو من قلم الناسخ والنسخة الصحيحة فى الحمد او فى الحمد ولا يخفى ان
مدار الوجه الثانى على الاول الا ان التقابل بينهما باعتبار ان الملحوظ فى الاول
هو كثرة افراد النعمة وفى الثانى كل واحد كانت متناهية فى نفسها اولا والملحوظ
فى الثانى هو الجزم بعدم التناهى فافهم قوله وفيه منافشة اى فيما بينه
السيد السند وكذا فى الوجه الثانى قوله بنفسه وعينه من النعم هذا وان كان نظير
البعض ما قالوا فى دفع التسلسل المستفاد من حديث البسملة حيث قالوا
ان البسملة ايضا امر ذى بال فيقتضى بسملة اخرى وهكذا الى غير النهاية لكن
فيه ان الظ ان السبب الداعى الى الحمد هو النعم ولا يجوز ان يكون النعم سببا

سببا للنفس ويحتمل ان يكون احد الابحاث المذكورة فى الحاشية المنقولة عنه
ههنا هذا والاخر ما ذكرنا فى الحاشية السابقة فتفطن قوله فلا يلزم التسلسل
نقل عنه فى الحاشية الكلام الا ان يقال الاتيان بالحمد على الوجه الكامل يقتضى ان يكون
الحمد مقابلا لذات المحمود عليه وههنا ابحاث لا يليق ايرادها فى هذا المقام فليطلب من الحاشية انتهى
قوله اى من الذى ستعمله هذا اشارة الى دفع ما يمكن ان يتوهم من انه ان كان
مشتقة من من فقط عليه لا من من عليه فكيف يتصور احتمال الاشتقاق قوله
فيحتمل المذهبين اى البصريين والكوفيين فى الاشتقاق قوله بين المعنيين كما
نقل فى الحاشية عن الكتابين والحاشية المنقولة هى قوله من من عليه منا
اى انعم عليه ومن عليه منة اى امتن عليه كذا فى الصحاح ومجمل اللغة انتهى فظاهر
ان المراد من المعنيين هما الانعام والامتنان ومن الكتابين هما الصحاح والمجمل
قوله الا ان المنة مصدر اه واما المن فهو مصدر بالمعنيين جميعا قوله
باحد المعنيين وهو غير الانعام قوله بالمعنى الاخر اى الانعام قوله على الكتابين
اى المذكورين قوله ومن هذا التحقيق اه هو ان المنة لم يجئ مصدر المن بالمعنيين
بل باحدهما دون الاخر وفيه انه لم يبين من هذا وجه الاشكال اصلا وانما بين منه
لو بين قبل المعنى الذى لم يجئ مصدرا له به ولم يظهر الا انه شيء فى العبادة فالظاهر هو
الحق بسبب الاحالة على ما فى الكتابين وظهور الامر فيهما ثم ان الغرض من هذا
التحقيق دفع ما يمكن ان يتوهم من انه يجوز ان يكون المنة مصدر المن الذى هو
بمعنى انعم وح لا مجال للاشكال الذى ذكره الشريف قوله وما يقال اه اصلا ولا حاجة
الى مؤنة الجوابين المذكورين ايضا ولا يخفى ان هذا التحقيق لو كان متحققا
تاما ما فى هذا التوهم وبين وجه ذلك الاشكال به على ما ذكره اظهره من ان
يخفى لكن فى تحققه بحث اذ قيل فى حاشية بعض حواشى المسعودى اعنى

بالذات المحمود عليه

تسلسل

حى

Copyright King Saud University